الأمريكيتان

١٧ – المسألة المتعلقة بهايتي

عرض عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ١٢ جلسة بشأن المسألة المتعلقة بهايتي، بما يشمل اثنتين من الجلسات المغلقة مع البلدان المساهمة بقوات[٣٣٠]. وفي أعقاب الزلزال الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ركز المجلس على مسائل المساعدة الإنسانية الفورية والإنعاش والأمن والتنسيق في سياق العمل الذي تضطلع به وكالات الإغاثة، وأعرب عن دعمه للعملية السياسية. وعقد المجلس اجتماعا رفيع المستوى في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١١ في أعقاب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

ومدد المجلس فترة ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي[٢٣١] مرتين على التوالي. وزاد قوام قوات البعثة مرتين في عام ٢٠١٠[٢٣٢]. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعديل ولاية البعثة من أجل توفير الدعم الانتخابي وإرساء الأمن وتحقيق الإنعاش في هايتي[٣٣٣]. وفي عام ٢٠١١، أذن المجلس بتخفيض تدريجي للقدرة الاحتياطية للبعثة[٣٣٤].

(٣٣٠) انظر S/PV.6380 و S/PV.6615.

(٢٣١) القراران ١٩٤٤ (٢٠١٠) و ٢٠١٢ (٢٠١١).

(٢٣٢) القراران ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠).

(٣٣٣) القرار ١٩٢٧ (٢٠١٠).

(٣٣٤) القرار ٢٠١٢ (٢٠١١).

١٩ كانون الثاني/يناير إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠: الاستجابة المتوفرة في أعقاب الزلزال الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وزيادة قوام الشرطة التابعة للبعثة

في أعقاب الزلزال الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أذن المجلس، في القرار ١٩٠٨ (٢٠١٠) المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بإجراء زيادة في قوام العنصر العسكري وقوام عنصر الشرطة في البعثة لكي يتسنى لها الاضطلاع بولاية موسعة تشمل دعم الجهود الفورية للإنعاش والتعمير وتحقيق الاستقرار في هايتي[٣٣٥].

وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، عرض فيها تقييمه للاحتياجات الإنسانية في أعقاب الزيارة التي قام بها إلى هايتي والجمهورية الدومينيكية. وقال إنه يعي تماما حجم التحديات التي ستظل ماثلة في الأسابيع والأشهر المقبلة رغم تحسن الأوضاع على الصعيد الإنساني. وأشار إلى أن النهج القطاعي الذي وُضع بعد وقوع كارثة تسونامي في آسيا، قبل خمس سنوات، يثبت جدواه من حيث زيادة تنسيق وفعالية الاستجابة التي يوفرها المجتمع الدولي في مجال المساعدة الإنسانية[٣٣٦]. وأفاد وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بأنه منذ وقوع الزلزال، ركزت البعثة على ثلاثة أهداف رئيسية هي: دعم وتيسير عمليات الإغاثة؛

(٣٣٥) انظر أيضا S/PV.6261.

(٣٣٦) S/PV.6274، الصفحات ٢-٥.

وكفالة القانون والنظام والأمن؛ والنهوض بقدرات البعثة. وعلى وجه الخصوص، أشار إلى أن الحالة الأمنية في هايتي مستقرة ولكنها تتصف بالهشاشة، نظرا إلى أن تدهور الظروف المعيشية قد أدى إلى زيادة في عدد الجرائم. وأكد أهمية تحسين الأمن المادي ومعالجة مسألة الاستقرار السياسي في البلد[٣٣٧]. وأعرب ممثل هايتي عن قلقه إزاء زيادة الحوادث الإجرامية في جميع أنحاء البلد، وشدد على أن الشرطة الوطنية الهايتية تعمل مع البعثة من أجل إلقاء القبض على المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم[٣٣٨].

وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أفاد الممثل الخاص للأمين العام لهايتي ورئيس البعثة بأنه على الرغم من أن الأزمة الإنسانية ما زالت قائمة، فقد أحرزت هايتي تقدما كبيرا في مساعدة أكثر الفئات ضعفا، بما يشمل المشردين في بور - أو - برانس الذين يعيشون في مناطق معرضة لخطر الفيضانات والانهيارات الوحلية. وسلط الضوء على التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام[٣٣٩] بأن تبذل البعثة جهودا حثيثة في خمسة مجالات عمل هي: تعزيز الاستقرار السياسي؛ وتنسيق وتمكين جهود الإغاثة بعد الزلزال؛ والحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة، وتعزيز أجهزة الشرطة والمؤسسات القضائية؛ ودعم الحكومة في تنفيذ رؤيتها المتعلقة بتعزيز قدرات الدولة وتحقيق اللامركزية؛ ومساعدة هايتي على البدء ببناء قدراتها البشرية عن طريق النهوض بخطة اجتماعية متوازنة[٣٤٠]. وذكر رئيس وزراء هايتي أنه من المستصوب إجراء تعديل مؤقت في ولاية البعثة لكفالة أن يلبي الدعم المقدم إلى الحكومة على الأمد القصير الاحتياجات الناشئة في أعقاب الكارثة بشكل مباشر وبكفاءة أكبر[٣٤١]. وذكر الأمين العام المساعد لمنظمة الدول الأمريكية أن دوره يتركز على ثلاثة مجالات هي الحوكمة؛ وتعزيز وتحديث مؤسسات الدولة؛ وبناء القدرات[٣٤٢]. وأكد، في جملة أمور، دور منظمة الدول الأمريكية في دعم العملية الانتخابية. وشدد ممثل الاتحاد الأوروبي، رغم ترحيبه بالنهج المتكامل الذي تعتمده البعثة، على أنه ينبغي النظر في المسائل من منظور أوسع لإيجاد التوازن بين الأولويات الفورية التي تم تحديدها في تقرير الأمين العام والأولويات المتوسطة والطويلة الأمد التي حددتها حكومة هايتي في خطة عملها للإنعاش والتنمية على الصعيد الوطني[٣٤٣].

وكان أعضاء المجلس بوجه عام متفقين في الرأي مع ما ورد في توصيات الأمين العام بشأن دور البعثة. وأيد عدد من المتكلمين صراحةً زيادة قوام وحدات الشرطة التابعة للبعثة[٣٤٤]، بينما دعا آخرون المجلس إلى مواصلة النظر الشامل في هذه المسألة قبل منح إذن بزيادة عدد الأفراد[٣٤٥]. وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن قلقه إزاء مشاركة البعثة في

(٣٣٧) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٧.

(٣٣٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

(٣٣٩) S/2010/200.

(٣٤٠) انظر S/PV.6303، الصفحات ٤-٦.

(٣٤١) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

(٣٤٢) المرجع نفسه، الصفحات ٢٩-٣٢.

(٣٤٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٢ و ٣٣.

(٣٤٤) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٠ (البرازيل)؛ الصفحتان ١٠ و ١١ (المكسيك)؛ الصفحات ١١-١٤ (الولايات المتحدة)؛ الصفحتان ٢٣ و ٢٤ (نيجيريا)؛ الصفحتان ٢٤ و ٢٥ (النمسا)؛ الصفحات ٢٥-٢٧ (تركيا)؛ الصفحتان ٢٧ و ٢٨ (أوغندا)؛ الصفحتان ٢٨ و ٢٩ (اليابان)؛ الصفحات ٣٥-٣٧ (كندا)؛ الصفحتان ٣٧ و ٣٨ (كولومبيا)؛ الصفحتان ٤٤ و ٤٥ (النرويج).

(٣٤٥) المرجع نفسه، الصفحتان ١٥ و ١٦ (الصين)؛ الصفحتان ١٧ و ١٨ (الاتحاد الروسي).

معالجة المسائل الاجتماعية، على النحو الموصى به في تقرير الأمين العام. وأشار إلى أن البعثة لعلها لا تملك المعارف والخبرات اللازمة في هذا المجال الذي يقع ضمن اختصاص الهيئات المتخصصة الأخرى[٣٤٦].

وفي ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، اتخذ المجلس القرار ١٩٢٧ (٢٠١٠)، الذي قرر فيه إصدار إذن بنشر ٦٨٠ فردا إضافيا من أفراد الشرطة كقدرة احتياطية مؤقتة ذات أهداف محددة بوضوح، وتركز بوجه خاص على بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية. واعترف المجلس في قراره بضرورة قيام البعثة، في جملة أمور، بمساعدة حكومة هايتي على توفير الحماية الكافية للسكان، وطلب إلى البعثة أن تواصل دعم الجهود المبذولة على الصعيد الإنساني وجهود الإنعاش.

١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١: تمديد الولاية وخفض عدد قوات وأفراد البعثة

في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أفاد الممثل الخاص للأمين العام لهايتي عن إحراز تقدم في دفع العملية السياسية إلى الأمام والحفاظ على المكاسب الأمنية التي تحققت في السنوات الأخيرة، ودعم الجهود المبذولة على الصعيد الإنساني وجهود الإنعاش. ورغم ترحيبه بقرار حكومة هايتي إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، فقد أشار إلى التحديات التي تواجه حكومة هايتي سواء على الأمد القصير أو الطويل، بما في ذلك تنظيم الانتخابات، والحفاظ على النظام في المخيمات، والتعمير، ونقل المشردين[٣٤٧]. وطلب ممثل هايتي إلى البلدان المانحة الوفاء بتعهداتها المتعلقة بتفادي التأخير في إعادة الإعمار وتجنب اندلاع العنف نتيجةً لعدم الوفاء بالتوقعات المشروعة للسكان بإيجاد ظروف معيشية أفضل[٣٤٨].

واتفق معظم المتكلمين على أن كفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة ذات مصداقية، في أجواء سلمية، أمر ضروري لتحقيق الاستقرار الطويل الأمد في هايتي، وأشاروا إلى الدور الحاسم الذي تضطلع به البعثة في تقديم الدعم اللوجستي والأمني والتقني من أجل حُسن سير العمليات الانتخابية. وأكد الكثير من المتكلمين أيضا الشواغل المتعلقة بحالة الفئات الضعيفة، وبخاصة النساء والأطفال وضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في مخيمات المشردين داخليا. وركز عدد من المتكلمين على المسائل الأمنية المتصلة بالجرائم المنظمة، مثل عنف العصابات وتدفق المخدرات والأسلحة إلى البلد، الأمر الذي يستلزم بناء قدرات مؤسسات الأمن وسيادة القانون، ولا سيما الشرطة الوطنية الهايتية[٣٤٩]. وفيما يتعلق بالإنعاش والتعمير، شدد عدة متكلمين على أهمية الوفاء بالتعهدات المعلنة والتنسيق فيما بين الجهات المانحة وجميع الجهات الفاعلة على أرض الواقع[٣٥٠]. وأكد ممثل المملكة المتحدة أنه على الرغم من أن

(٣٤٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١٧ و ١٨.

(٣٤٧) S/PV.6382، الصفحات ٢-٦.

(٣٤٨) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨.

(٣٤٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩ (الولايات المتحدة)؛ الصفحتان ٩ و ١٠ (البرازيل)؛ الصفحتان ١٤ و ١٥ (نيجيريا)؛ الصفحتان ١٧ و ١٨ (اليابان)؛ الصفحتان ٢٠ و ٢١ (لبنان)؛ الصفحتان ٢٢ و ٢٣ (أوغندا)؛ الصفحتان ٢٤ و ٢٥ (تركيا).

(٣٥٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠ (البرازيل)؛ الصفحات ١٠-١٢ (فرنسا)؛ الصفحة ١٢ (غابون)؛ الصفحتان ٢٠ و ٢١ (لبنان)؛ الصفحتان ٢٤ و ٢٥ (تركيا)؛

المجلس قد أذن بتوفير وحدات هندسية إضافية للبعثة، فإن التركيز الرئيسي للبعثة ينبغي أن يظل منصبا على إقامة بيئة سلمية آمنة والحفاظ عليها، كما ينبغي لبعثات حفظ السلام ألا تعلن عن التزامات طويلة الأجل بأعمال التعمير[٣٥١]. وفيما يتعلق بمسألة الخفض التدريجي للقدرات الاحتياطية للبعثة، ذكر عدة متكلمين أنه ينبغي الحفاظ على المستوى الحالي لتلك القدرات، مضيفين أن الظروف الأمنية على أرض الواقع وإنجاز العملية الانتخابية ونقل السلطة في أجواء سلمية أمور ينبغي أن تشكل الأساس لأي مناقشات أخرى بشأن الخفض التدريجي لتلك القدرات[٣٥٢].

وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، اتخذ المجلس القرار ١٩٤٤ (٢٠١٠) الذي مدد بموجبه ولاية البعثة حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، مع الحفاظ على مستويات القوة الحالية. وفي قراره، دعا المجلس البعثة إلى القيام، في جملة أمور، بكفالة إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية شرعية وذات مصداقية في موعدها المقرر في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أفاد الممثل الخاص للأمين العام بأن الانتخابات الرئاسية قد تكللت بالنجاح، وأنه رغم التحديات التي لا تزال تواجه العملية السياسية، فقد بات بالإمكان النظر في إمكانية خفض مستويات قوة البعثة وإعادة تشكيلها. ولئن أيد توصيات الأمين العام بخفض العنصر العسكري للبعثة بمقدار ١ ٦٠٠ فرد من العسكريين و ١ ١٥٠ فردا من أفراد الشرطة، فقد أكد احتمال حدوث مزيد من التدهور في الحالة الأمنية في حال تراجع وتيرة الجهود التي تبذلها البعثة في مجال التعمير والتنمية. وحث أعضاء المجلس والمجتمع الدولي على المساعدة في حفز الاستثمار وجهود التنمية وتوفير الموارد اللازمة تحقيقا لتلك الغاية[٣٥٣].

وأيد معظم المتكلمين تجديد ولاية البعثة والخفض التدريجي لعدد أفرادها شريطة ألا يؤدي هذا الخفض إلى تعريض قدرة البعثة للخطر في الوفاء بولايتها أو في إرساء الاستقرار والأمن في البلد. وذكر عدة متكلمين الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين على يد أفراد الأمم المتحدة، وأحاطوا علما بالالتزام العلني لأوروغواي بإجراء تحقيق كامل بهذا الشأن بالتعاون مع الأمم المتحدة[٣٥٤].

وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، اتخذ المجلس القرار ٢٠١٢ (٢٠١١)، الذي مدد بموجبه ولاية البعثة حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وقرر تخفيض قوام العنصر العسكري إلى ٧ ٣٤٠ فردا وقوام عنصر الشرطة إلى ٣ ٢٤١ فردا، وأكد أن التعديلات التي تدخل في المستقبل على تشكيلة قوة البعثة ينبغي أن تستند إلى الحالة الأمنية العامة في الميدان. وطلب المجلس أيضا أن تواصل البعثة، في جملة أمور، تقديم الدعم إلى الجهود التي تبذلها حكومة هايتي

الصفحتان ٢٥ و ٢٦ (أوروغواي، باسم مجموعة أصدقاء هايتي).

(٣٥١) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٣ و ٢٤.

(٣٥٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩ (الولايات المتحدة)؛ الصفحات ١٢-١٤ (المكسيك)؛ الصفحتان ١٦ و ١٧ (الاتحاد الروسي)؛ الصفحتان ٢٥ و ٢٦ (أوروغواي، باسم مجموعة أصدقاء هايتي)؛ الصفحات ٢٨-٣٠ (كندا)؛ الصفحتان ٣٠ و ٣١ (كولومبيا)؛ الصفحتان ٣٣ و ٣٤ (الأرجنتين).

(٣٥٣) S/PV.6618، الصفحات ٢-٨.

(٣٥٤) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣ (جنوب أفريقيا)؛ الصفحات ١٩-٢١ (الولايات المتحدة)؛ الصفحات ٣٥-٣٧ (أوروغواي، باسم مجموعة أصدقاء هايتي)؛ الصفحتان ٣٧ و ٣٨ (الاتحاد الأوروبي).

لبناء القدرات المؤسسية في مجالي الأمن وسيادة القانون على جميع المستويات.

٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١: إحاطة مقدمة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام

في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أفاد وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام عن التطورات السياسية الرئيسية المستجدة منذ الدورة الأولى من التصويت في الانتخابات الرئاسية لهايتي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وذكر أنه منذ الإعلان عن النتائج الأولية للانتخابات التي جرت في ٧ كانون الأول/ديسمبر، سادت في هايتي حالة من الشلل نتيجةً لعدم وضوح المشهد السياسي، وبذلت بعثة المراقبة الانتخابية المشتركة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية جهودا لإنهاء الأزمة[٣٥٥]. وأفادت وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ عن التقدم المحرز خلال السنة الماضية في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية بعد وقوع الزلزال. وسلطت الضوء على الجهود المبذولة لمكافحة وباء الكوليرا المستمر، وشددت على ضرورة توافر أجواء الاستقرار وحرية التنقل للعاملين في مجال تقديم المعونة وتوفير الإمدادات، والحاجة إلى العمل سريعا على توسيع نطاق الاستجابة للنداء الإنساني لعام ٢٠١١[٣٥٦]. ودعا ممثل هايتي البلدان المانحة إلى تقديم جميع المبالغ المتعهد بها، وطلب إلى الفريق المعني بالتحقيق في مصدر وباء الكوليرا إلى الإعلان قريبا عن استنتاجاته من أجل وضع حد للتخمينات[٣٥٧].

وخلال المناقشة التي تلت ذلك، شدد أعضاء المجلس على ضرورة تنظيم عمليات انتخابية تتسم بالشفافية والمصداقية كأساس لحل مسألة الشلل السياسي. وأقر أعضاء المجلس أيضا بأهمية استمرار تقديم المساعدة الإنسانية، مع إيلاء اهتمام خاص للتخفيف من حدة الآثار الناجمة عن تفشي الكوليرا. ودعا عدة متكلمين الجهات المانحة إلى تنسيق أنشطتها والوفاء بتعهداتها، وشددوا على أهمية تنمية الإحساس بالمسؤولية على الصعيد الوطني عن عملية الإنعاش والتعمير، مع التأكيد على ضرورة تعزيز مؤسسات الدولة وقدراتها[٣٥٨]. وأعرب المتكلمون أيضا عن قلقهم إزاء الحالة الأمنية، وأكدوا أهمية حماية الشرائح الضعيفة من السكان.

٦ نيسان/أبريل ٢٠١١: الاجتماع الرفيع المستوى بشأن هايتي

في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١١، عقد المجلس اجتماعا رفيع المستوى عقب الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في آذار/مارس ٢٠١١. وقدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس عن الإنجازات والتحديات المتعلقة بكفالة إجراء الانتخابات السياسية وتحقيق الاستقرار، وتقديم المساعدة إلى النظام القضائي، وتوفير الأمن، والنهوض بالإنعاش والتعمير، ومكافحة وباء الكوليرا[٣٥٩]. وأفاد مبعوث الأمم المتحدة الخاص لهايتي عن الإنجازات والتحديات التي تواجهها اللجنة المؤقتة لإعادة تعمير هايتي، وعن مجموعة متنوعة من الشراكات الرامية إلى إنعاش البلد وتعميره. وقدم العديد من التوصيات في مجالات مثل بناء القدرات الوطنية، وصرف

(٣٥٥) S/PV.6471، الصفحات ٢-٤.

(٣٥٦) المرجع نفسه، الصفحات ٤-٦.

(٣٥٧) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨.

(٣٥٨) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٠ (الولايات المتحدة)؛ الصفحتان ١٤ و ١٥ (لبنان)؛ الصفحتان ١٩ و ٢٠ (جنوب أفريقيا)؛ الصفحتان ٢٢ و ٢٣ (نيجيريا)؛ الصفحتان ٢٤ و ٢٥ (البوسنة والهرسك).

(٣٥٩) S/PV.6510، الصفحات ٥-٧.

الأموال، والنفقات، ومشاركة المنظمات غير الحكومية[٣٦٠]. ودعا رئيس هايتي القادة التنفيذيين والتشريعيين المقبلين في هايتي إلى ممارسة الحكم بروح يسودها السلام والانفتاح والشمول والحوار واحترام الحق في التجمع والتعبير. وحث الجهات المانحة على التعجيل بوتيرة صرف المبالغ المتعهد بها، وشدد على أن الاتجار بالمخدرات، الذي يُعتبر أحد مصادر عدم الاستقرار السياسي في بلده، يتطلب معالجة على الصعيد العالمي[٣٦١]. وأفاد الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية بأن التحديات التي نشأت في أعقاب الانتخابات أدت إلى حدوث انقسامات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في البلد. وأكد الحاجة إلى مواصلة الحوار السياسي الجاري بين جميع الجهات الفاعلة المعنية. وأشار أيضا إلى حدوث تحول واضح في النهج الذي تتبعه الجهات المانحة لصالح التخطيط واستخدام الموارد على الصعيد الثنائي أكثر منه للتنسيق المتعدد الأطراف. ودعا مجتمع المانحين على الصعيد الدولي إلى توفير الأموال التي تم التعهد بها لصندوق التعمير، ومواءمة أنشطتهم على الصعيد الثنائي[٣٦٢]. وركز رئيس مصرف التنمية للبلدان الأمريكية على دور المصرف في وضع البرامج التعليمية، والمساعدة على بناء الهياكل الأساسية وتنمية القطاع الخاص[٣٦٣]. وأكد الممثل الخاص للجماعة الكاريبية المعني بهايتي أن توافر قدرات مؤسسية قوية ونشطة ومرنة شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة وإرساء الحكم الرشيد وبسط الأمن. وشدد على ضرورة التنسيق من أجل الوفاء بالاحتياجات الملحة للسكان[٣٦٤]. وحث ممثل الاتحاد الأوروبي السلطات الوطنية والجهات السياسية المعنية على بذل مزيد من الجهود بهدف تحقيق الاستقرار السياسي. وشدد أيضا على مسألة الأمن وأعرب عن دعمه للبعثة والعمل الذي تضطلع به الشرطة الوطنية الهايتية من أجل ضمان سيادة القانون. كما تعهد بتقديم المساعدة الأوروبية في مجال التنمية ودعا إلى تنسيق المساعدة الدولية مع تأكيد أهمية القيادة الوطنية في جهود التعمير[٣٦٥].

وخلال المناقشة، ركز المتكلمون على الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يسهم بشكل أفضل في التعمير وإرساء الأمن والنهوض بالتنمية في البلد. وحث المتكلمون الجهات السياسية المعنية في هايتي على مضاعفة جهودها للتعجيل بإنجاز العملية الانتخابية بنجاح. وأكد الكثير من المتكلمين أهمية الإحساس بالمسؤولية على الصعيد الوطني عن جهود التعمير والتنمية من خلال تعزيز القدرات وبناء المؤسسات. وشدد عدة متكلمين على ضرورة معالجة الحالة الأمنية، ولا سيما حماية الفئات الضعيفة، وأعربوا عن تأييدهم المستمر للعمل الذي تقوم به البعثة مع الشرطة الوطنية الهايتية من أجل كفالة القانون والنظام.

وفي نهاية الاجتماع، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا أكد فيه، في جملة أمور، أهمية إنجاز العملية الانتخابية بطريقة سلمية شرعية تتسم بالمصداقية. وشدد على الصلة القائمة بين التنمية والأمن، بما في ذلك تعزيز المؤسسات الديمقراطية في هايتي، وأعرب عن قلقه إزاء حالة الفئات الضعيفة. ودعا المجلس أيضا مجتمع الجهات المانحة إلى الوفاء دون إبطاء بجميع التعهدات، وشجع جميع الجهات المانحة في مجال التعمير على توجيه جهودها عن طريق اللجنة المؤقتة لإعادة تعمير هايتي[٣٦٦].

(٣٦٠) المرجع نفسه، الصفحات ٧-١١.

(٣٦١) المرجع نفسه، الصفحات ١٢-١٤.

(٣٦٢) S/PV.6510 (Resumption 1)، الصفحات ٧-٩.

(٣٦٣) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١١.

(٣٦٤) المرجع نفسه، الصفحات ١١-١٣.

(٣٦٥) المرجع نفسه، الصفحات ١٩-٢١.

(٣٦٦) S/PRST/2011/7.

الجلسات: المسألة المتعلقة بهايتي

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الوثائق الأخرى	الدعوات عملا بالمادة ٣٧	الدعوات عملا بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون– المعارضون – الممتنعون عن التصويت)
٦٢٦١ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠		مشروع قرار مقدم من جميع أعضاء المجلس والأرجنتين، وأوروغواي، وبيرو، وشيلي، وغواتيمالا، وكندا (S/2010/29) رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ موجهة من المكسيك بشأن الحالة في هايتي في أعقاب الزلزال (S/2010/27)	الأرجنتين، وأوروغواي، وبيرو، وشيلي، وغواتيمالا، وكندا، وهايتي			القرار ١٩٠٨ (٢٠١٠) ١٥-٠-٠
٦٢٧٤ ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٠			هايتي	وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام	جميع المدعوين	
٦٣٠٣ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2010/200)		١٠ دول من الدول الأعضاء[أ]	الممثل الخاص للأمين العام لهايتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والأمين العام المساعد لمنظمة الدول الأمريكية، والرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين[ب]	
٦٣٣٠ ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠		مشروع قرار مقدم من ١٣ دولة من الدول الأعضاء[ج] (S/2010/277)	الأرجنتين، وإسبانيا، وأوروغواي، وبيرو، وشيلي، وغواتيمالا، وكندا، وهايتي		هايتي	القرار ١٩٢٧ (٢٠١٠) ١٥-٠-٠

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الوثائق الأخرى	الدعوات عملا بالمادة ٣٧	الدعوات عملا بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون- المعارضون - الممتنعون عن التصويت)
٦٣٨٢ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2010/446)		٨ دول من الدول الأعضاء[ح]	الممثل الخاص للأمين العام، ونائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين[هـ]	
٦٣٩٩ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2010/446)	مشروع قرار مقدم من ١٣ دولة من الدول الأعضاء[و] (S/2010/519)	الأرجنتين، وإسبانيا، وإكوادور، وأوروغواي، وبيرو، وشيلي، وغواتيمالا، وكندا، وهايتي		هايتي	القرار ١٩٤٤ (٢٠١٠) ١٥-٠-٠
٦٤٧١ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١			هايتي	وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ووكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	
٦٥١٠ ٦ نيسان/أبريل ٢٠١١	هايتي: تجديد الالتزام من جانب المجتمع الدولي رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2011/218) تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2011/183)		٢٠ دولة من الدول الأعضاء[ز]	مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى هايتي، والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، ورئيس مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والممثل الخاص للجماعة الكاريبية المعني بهايتي، والرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي	الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	S/PRST/2011/7
٦٦١٨ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2011/540)		الأرجنتين، وإسبانيا، وأوروغواي، وشيلي، وغواتيمالا، وكندا، وهايتي	الممثل الخاص للأمين العام، والرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الوثائق الأخرى	الدعوات عملا بالمادة ٣٧	الدعوات عملا بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون عن التصويت)
٦٦٣١ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2011/540)	مشروع قرار مقدم من ١١ دولة من الدول الأعضاء[ج] (S/2011/637)	الأرجنتين، وإسبانيا، وأوروغواي، وبيرو، وغواتيمالا، وكندا، وهايتي			القرار ٢٠١٢ (٢٠١١) ١٥-٠-٠

(أ) الأرجنتين، وإسبانيا، وأوروغواي، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وغواتيمالا، وكندا، وكولومبيا، والنرويج، وهايتي (رئيس الوزراء).

(ب) تكلم ممثل أوروغواي باسم مجموعة أصدقاء هايتي (التي تشمل الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو وشيلي وفرنسا وكندا والمكسيك والولايات المتحدة).

(ج) الأرجنتين، وإسبانيا، وأوروغواي، والبرازيل، وبيرو، وشيلي، وغواتيمالا، وفرنسا، وكندا، والمكسيك، والنمسا، والولايات المتحدة، واليابان.

(د) الأرجنتين، وأوروغواي، وبيرو، وشيلي، وكندا، وكولومبيا، والنرويج، وهايتي.

(هـ) تكلم ممثل أوروغواي باسم مجموعة أصدقاء هايتي (التي تشمل الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو وشيلي وفرنسا وكندا والمكسيك والولايات المتحدة).

(و) الأرجنتين، وإسبانيا، وإكوادور، وأوروغواي، والبرازيل، وبيرو، وشيلي، وغواتيمالا، وفرنسا، وكندا، والمكسيك، والولايات المتحدة، واليابان.

(ز) الأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وأوروغواي، وبيرو، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وشيلي، وغواتيمالا، وفترويلا (جمهورية – البوليفارية)، وكندا، وكوبا، والمكسيك، والنرويج، ونيكاراغوا، وهايتي (الرئيس)، وهندوراس، واليابان.

(ح) الأرجنتين، وإسبانيا، وأوروغواي، والبرازيل، وبيرو، وشيلي، وغواتيمالا، وفرنسا، وكندا، والمكسيك، والنمسا، والولايات المتحدة، واليابان.

آسيا

١٨ – الحالة في تيمور – ليشتي

عرض عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ثماني جلسات فيما يتعلق بالحالة في تيمور – ليشتي، بما يشمل جلستين مغلقتين مع البلدان المساهمة بقوات[٣٦٧]، واتخذ قرارين. وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، قرر المجلس في القرار ١٩١٢ (٢٠١٠) تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي[٣٦٨] لفترة سنة، ورحب بتقرير الأمين

(٣٦٧) الجلستان ٦٢٧٥ و ٦٣٣٢.

(٣٦٨) لمزيد من المعلومات بشأن ولاية البعثة، انظر الجزء العاشر، القسم الأول، ”عمليات حفظ السلام“.